

نظام النقد الأوروبي : أهداف ومستقبل

د. اسكندر النجار *

من المشاكل الاساسية والهامة التي يواجهها العالم اليوم، الافتقار الى نظام نقدي سليم يساعد على نمو العلاقات الاقتصادية الدولية بصورة متكافئة، مجنبا العالم مغبة التضخم وفوضى اسعار الصرف، اللذين اصبحا ظاهرتين مميزتين للنشاط الاقتصادي الدولي، الامر الذي يؤثر سلبيا على تكاليف المعيشة والاستثمار والعلاقات الاقتصادية الدولية. ومن الطبيعي ان يترتب على هذه الازمة ردود فعل دولية مختلفة تجنبها لاثارها. وقد كان من ضمن ردود الفعل هذه اتجاه دول المجموعة الاوروبية الى تكثيف مساعيها لتحقيق هدف اقامة اتحاد نقدي واقتصادي اوروبي، فتبنت ضمن هذه المساعي والمحاولات، ترتيبات اسعار صرف خاصة بها عرفت بترتيبات الشعبان، كما اقدمت في مارس ١٩٧٩ على وضع نظام النقد الاوروبي موضع التطبيق. فهل سينجح هذا النظام حيث فشلت ترتيبات الشعبان ونظام برتون وودز؟

ان هذه الدراسة اذ تهدف اساسا الى تقييم نظام النقد الاوروبي فانها ستستعرض وتقيم في الجزء الاول منها مراحل ومساعي التعاون النقدي الاوروبي المختلفة، بينما يتناول الجزء الثاني منها اهداف النظام ومبادئه بالاضافة لأركانه الاساسية وسيقتصر الجزء الثالث والاخير على تقييم النظام.

لا شك ان الاحداث النقدية الدولية قد لعبت دورها في تنشيط التعاون النقدي الاوروبي، اذ انه على الرغم من ان فكرة اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي اوروبي قد نمت خلال السنوات الاولى من اقامة السوق المشتركة، الا انها لم تتخذ شكل محاولات جدية الا في اواخر الستينات اثر تأزم الظروف النقدية الدولية. ويعود ذلك الى : (١) طبيعة اتفاقية روما اذ انها لم تنص على اقامة اي اتحاد او نظام نقدي بل دعت الدول الاعضاء الى توثيق التعاون النقدي ومراعاة المصلحة

المشتركة لدى وضعهم لسياساتهم النقدية والاقتصادية الامر الذي يشكل مخرجا يبرر تقاعس بعض الدول الاعضاء عن التطوير الفعال لاهداف ومؤسسات السوق. (٢) انتماء دول السوق الى نظام برتون وودز الذي تحدد اتفاقية طبيعية وسياسة اسعار الصرف لحد كبير. وحيث ان نظام النقد الدولي قد تميز بالاستقرار في تلك الفترة فان سياسة اسعار الصرف لم تكن موضع اهتمام مباشر من قبل هيئات السوق. وقد يرى البعض في ذلك قصر نظر، اذ انه على الرغم من الاستقرار الظاهري الذى ساد نظام النقد الدولي فان بوادر الازمة كانت تلوح في الافق، ومن ناحية اخرى فان تطوير النظام لا يخضع للالزامات النقدية الدولية.

لقد اكدت بداية الازمات النقدية الدولية سنتى ١٩٦٨ و ١٩٦٩ لمجموعة دول السوق الاوربية ان عدم وجود تنسيق وتعاون فعال على الصعيد النقدي لا يترتب عليه مضار داخلية فقط بل خارجية ايضا، وذلك نتيجة عدم قدرة الدول الاعضاء على الدفاع عن استقلالها النقدي ومصالحها المشتركة ازاء الازمات النقدية الدولية. فقد ترتب على اختلال ميزان المدفوعات الفرنسي سنة ١٩٦٨، اثر تسوية مشاكل الاجور، اشتداد حركة المضاربة على الفرنك لصالح المارك الالمانى. ونتيجة لاصرار كلتا الدولتين على المحافظة على سعري تعادل عملتيهما، اتبعتا سياسات مالية لعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات في كل منهما، دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي الدول الاعضاء. ففرضت المانيا في نوفمبر ١٩٦٨ ضريبة مقدارها ٤٪ على الصادرات ومنحت اعانة مقدارها ٢٪ للواردات، بينما زادت فرنسا من نسبة الضريبة المضافة ومنحت اعانة للصادرات. (١) لقد ترتب على هذه الاجراءات الاخلال بحركة ونمط التجارة بين دول السوق، الامر الذي يتعارض مع المباديء الاساسية للسوق. اما على الصعيد الدولي فان ازمة الدولار لم تهدد فقط استقرار واستمرارية نظام النقد الدولي الامر الذي يؤثر على العلاقات الاقتصادية الدولية ككل، بما فيها العلاقات الاقتصادية لدول مجموعة السوق، بل وايضا استقلال السياسة النقدية لهذه المجموعة، نظرا للنمو المتزايد لسوق الدولار الاوربي. الامر الذي نمى شعور البنوك المركزية الاوربية بضرورة السعى لوضع استراتيجية مشتركة لايجاد عملة اوربية. (٢) وقد تفاقمتم الازمة عندما اعلنت الولايات المتحدة في مارس ١٩٦٨ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب الالتمسوية المعاملات الرسمية بين البنوك المركزية. وقد ترتب على ذلك ان خفضت فرنسا سعر صرف الفرنك في اغسطس ١٩٦٩ بمقدار ١١٪، بينما لجأت المانيا في سبتمبر الى

تعويم المارك ثم رفعت سعر صرفه بمقدار ٩٪ في اكتوبر ١٩٦٩. وقد تمت هذه الاجراءات مرة ثانية دون التشاور او التنسيق المسبق مع باقي دول المجموعة الاوربية الامر الذي كان له اثره السلبي على تجارة السوق. (٣)

لقد ترتب على تلك الازمة ان تقدمت هيئة السوق برئاسة ريموند بار Raymond Barre بمذكرة لمجلس وزراء السوق في فبراير ١٩٦٩ واخرى اكثر تفصيلا في ديسمبر ١٩٦٩، تقترح فيهما على الدول الاعضاء الست تنسيق سياساتهما الاقتصادية والنقدية واتباع خطة من عدة مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي. (٤) وقد قام مجلس الوزراء، بعد دراسة الخطتين، بتحويلهما الى الهيئات الوطنية السياسية في المجلس لدراستهما وابداء الرأي فيهما. فشكلت لجنة برئاسة بييرو بيرنر Pierre Werner. وقد قدمت هذه اللجنة تقريراً مبدئياً في يونيو ١٩٧٠ يتضمن الاجراءات والخطوات الواجب اتباعها لاقامة اتحاد اقتصادي ونقدي (٥) وقد تبنى مجلس الوزراء في يونيو ايضا خلاصة التقرير، التي تتمثل في النقاط الاساسية التالية:

- ١ - ان امكانية تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي خلال السنوات ١٩٧٠ - ١٩٨٠ يتوقف على توفر الدعم السياسي الدائم من قبل الدول الاعضاء للخطة المعتمدة.
- ٢ - ان مفهوم الاتحاد الاقتصادي والنقدي يتضمن اتخاذ القرارات الرئيسية للسياسة الاقتصادية على صعيد المجموعة، وهذا يقتضي تحويل السلطات اللازمة من المستوى الوطني الى مستوى المجموعة. وقد ينجم عن هذه الترتيبات تبني عملة اوروبية واحدة الامر الذي يضمن عدم امكانية التراجع عن القرارات المتخذة.
- ٣ - ان اتخاذ بعض الاجراءات الضرورية لاقامة السوق تقتضي تعديل اتفاقية روما لذا يجب اتخاذ التدابير اللازمة خلال المرحلة الاولى.
- ٤ - يجب ان تبدأ المرحلة الاولى اعتباراً من ١/١/٧١، ويمكن ان تتم من الناحية الفنية خلال ثلاث سنوات. وتكرس هذه المرحلة لاعداد الهيئات والاجهزة اللازمة لاقامة الاتحاد بالاضافة الى تنشيط الاجهزة والهيئات القائمة وجعلها اكثر فعالية. وتمثل هذه المرحلة بداية عهد ظهور المجموعة الأوروبية كوحدة مميزة لها شخصيتها المستقلة في نظام النقد الدولي.
- ٥ - يجب اعتبار المرحلة الاولى خطوة - وليس هدفاً - ضمن سلسلة الخطوات

- الرامية الى تحقيق الاندماج الاقتصادي والنقدي.
- ٦ - يجب على الدول الاعضاء في المرحلة الاولى تعزيز اجراءات التشاور، وتنسيق سياسات الميزانية والسياسات النقدية والائتمانية بحيث تتفق واهداف المجموعة. كما يجب العمل على تجانس بعض الضرائب ودمج الاسواق المالية.
- ٧ - يجب ان تتبنى دول المجموعة خطأ واحدا في علاقاتها النقدية مع الدول غير الاعضاء والمنظمات الدولية. كما يجب الا تسمح بمرونة اسعار الصرف فيما بينها، وان تلتزم بهذه السياسة حتى لو سمح نظام النقد الدولي باتساع حدود تقلب اسعار الصرف.

وقد قدمت لجنة ويرنر تقريرها النهائي في اكتوبر ١٩٧٠ (٦) وبناء على تقارير بارو وويرنر قدمت هيئة السوق في ٣٠ اكتوبر ١٩٧٠ لمجلس وزراء السوق تقريراً رسمياً باقتراح اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي. وقد اعقب ذلك، في ٩ فبراير ١٩٧١ ان وافقت الدول الاعضاء، معبرة عن رغبتها السياسية في اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي تبعا لخطة مرحلية تبدأ في فبراير ١٩٧١، وتكون طبيعة الاجراءات المتخذة بحيث تؤدي في نهاية ١٩٨٠ الى تحقيق واقامة الاتحاد، وستشكل دول المجموعة آنذاك:

- ١ - منطقة تتميز بحرية انتقال الافراد ورأس المال والسلع والخدمات، على الا تخل بطبيعة المنافسة القائمة او ان يترتب عليها اختلال هيكل او اقليمي.
- ٢ - شخصية نقدية واحدة في نظام النقد الدولي، تتميز بثبات اسعار التعادل، وزوال حدود التقلب بين دول المجموعة. اذ ان هذه الخطوات اساسية لخلق عملة نقدية واحدة، كما يترتب عليها تنظيم البنوك المركزية على مستوى المجموعة.
- ٣ - وحدة تتمتع بالصلاحيات والمسؤوليات في الحقلين الاقتصادي والنقدي تمكن مؤسساتها من ادارة الاتحاد. ولتحقيق هذه الغاية فان قرارات السياسة الاقتصادية ستتخذ على مستوى المجموعة الامر الذي يقتضي توفير الصلاحيات اللازمة لمؤسسات السوق او المجموعة. ان توزيع الصلاحيات والمسؤوليات على صعيدي المجموعة من ناحية والدول الاعضاء من ناحية اخرى يجب ان يكون بحيث يتفق وضرورة تحقيق الانسجام وفعالية عمل المجموعة في الاتحاد.

وقد وافق مجلس الوزراء ايضا على جملة اجراءات تنفذ خلال المرحلة الاولى (١٩٧١ - ١٩٧٣) وتشمل تعزيز تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء في الاجل القصير، وبصورة خاصة تحقيق قدر اكبر من الالتزام بضرورة التشاور المسبق لا اتخاذ اي اجراء، وتضييق حدود التقلب بين اسعار عملات المجموعة. كما وافق على اقامة مساعدة مالية متوسطة الاجل برأسمال قدره بليونى دولار لتقديم القروض للدول الاعضاء التي تواجه مشاكل او تهديد بمشاكل في ميزان المدفوعات. (٧)

لقد وضعت هذه القرارات موضع الاختبار في مايو ١٩٧١، الا انها لم تصمد ازاء تدفق رأس المال الاجنبي على الاسواق الاوربية، فاغلقت اسواق الصرف في المانيا وهولندا وبلجيكا وسويسرا. وقد قامت الدول الاعضاء بالتشاور فيما بينها، واتخذت هيئة السوق موقفا يتعارض مع الاتجاه نحو رفع اسعار تعادل عملات دول المجموعة، كما عارضت الاتجاه الى حرية تقلب اسعار العملات بالنسبة للدولار، او توسيع حدود تقلب اسعار الصرف، تجنباً للآثار الضارة لحركة المضاربة التي ستنجم عن ذلك. الا ان الدول الاعضاء لم تتوصل الى موقف مشترك بصد سياسة اسعار الصرف. فلجأت المانيا في ١٠ مايو ١٩٧١ الى تعويم المارك، بينما اتبعت هولندا اسلوب السعريين وأبقت دول المجموعة الاخرى على اسعار تعادل عملاتها. (٨) الا ان ذلك لم يكن نهاية المطاف، اذ ان اعلان الولايات المتحدة في ١٥ اغسطس ١٩٧١ عن توقفها عن تحويل الدولار الى ذهب، وما نجم عن ذلك من انتشار الاضطراب في الاسواق المالية، برهن مرة اخرى على عجز الدول الاعضاء عن اتخاذ موقف مشترك ازاء تلك الازمة خصوصا فيما يتعلق بسياسة اسعار الصرف. فقد عرضت اللجنة التنفيذية اقتراحا بخيارين على الدول الاعضاء بصد أسعار الصرف الأول يتضمن التعويم الحر بعملات الدول الاعضاء كمجموعة مع المحافظة على او تضييق حدود التقلب بين اسعار هذه العملات. والثاني، ويتضمن تبني اسلوب السعريين (٩) الا ان الدول الاعضاء لم تتفق مرة اخرى على اسلوب موحد. فاستمرت المانيا وانضمت اليها هولندا - في تعويم عملتيهما، بينما اتبعت فرنسا وبلجيكا اسلوب السعريين، كما اقدمت ايطاليا على تعويم الليرة ضمن حدود ضيقة. وعلى الرغم من ان اتفاقية السميثونيان Smithsonian Agreement المعقودة في ١٨/١٢/١٩٧١ قد اضفت نوعا من الاستقرار على الاسواق المالية الدولية، الا انها لم تساعد على حل مشاكل دول المجموعة الاوروبية كما

اعلن مجلس وزراء السوق في ١٢ يناير ١٩٧٢، ان توسيع حدود التقلب - حسب الاتفاقية - سيخل بنمط تجارة دول المجموعة، كما ان الاتفاقية لم تقرر اعادة مبدأ تحويل الدولار الى ذهب او تنظيم حركة رأس المال دولياً. (١٠)

لقد اعقب اتفاقية السمثونيان تجديد المجموعة الأوروبية لسعيها من اجل اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، فتبنت في مارس ١٩٧٢ و بناء على اقتراح هيئة السوق - قرارات تقضي بتضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات المجموعة الى $+ ١٢٥\%$ بينما تتبع حدود التقلب المقترحة في اتفاقية السمثونيان $(+ ٢٢٥\%)$ بينها وبين الدول غير الاعضاء. وقد تضمن القرار ايضا ضرورة استخدام عملات المجموعة في التدخل للحفاظ على حدود التقلب هذه بدلا من الدولار بالاضافة الى اتخاذ عمل جماعي مشترك تجاه حركة رأس المال الاجنبي. وقد اشتهرت ترتيبات اسعار الصرف هذه بترتيبات الشعبان او مجموعة الشعبان (١١)

ان فترة الاستقرار النسبي التي وفرتها اتفاقية السمثونيان لم يطل امدها. فقد تعرض الجنيه الاسترليني في ١٥ يونيو ١٩٧٢ لضغط خروج رؤوس الاموال قصيرة الاجل، الامر الذي اضطر الحكومة البريطانية الى الخروج على الاتفاقية فعومت الجنيه في ٢٣ يونيو ١٩٧٢، وتبعته في هذا الاجراء دول اخرى ترتبط بالاسترليني. (١٢) وقد اشتدت حركة المضاربة على الدولار والعملات الأوروبية. وقد سمح لايطاليا بالتدخل للحفاظ على سعر عملتها، بالدولار بدلا من عملات السوق. وقد تبع ذلك اتفاق مجلس الوزراء في سبتمبر ١٩٧٢ على اقامة صندوق النقد الاوروبي المتعاون European Monetary Co-operation Fund وتتمثل مهام هذا الصندوق في:

- ١ - تضييق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات دول السوق المشتركة في ترتيبات الشعبان.
- ٢ - التدخل بعملات دول السوق في اسواق الصرف.
- ٣ - تسوية الحسابات بين البنوك المركزية، بحيث يؤدي ذلك الى سياسة متجانسة بالنسبة للاحتياطي.
- ٤ - ادارة تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل.

الا ان اشتداد الازمة النقدية أجل وضع هذا القرار موضع التنفيذ. اذ استمر

تدفق الدولار على الاسواق الاوروبية وخصوصا على المارك الالماني الذي بلغ سعره حده الاعلى في أول فبراير ١٩٧٣. وقد كان العالم على شفا ازمة نقدية اخرى. فقد اضطر البنك المركزي الالماني لشراء ما يقارب ستة ملايين دولار خلال الفترة ١ - ٩ فبراير ١٩٧٣ للحفاظ على سعر المارك. وقد اخذ تدفق الدولار يهدد الجدر ايضا.

وقد ازداد الضغط على العملات الاوروبية عموما. وقد اكدت هيئة السوق مرة اخرى ضرورة تعزيز الرقابة على حركة رأس المال الاجنبي. وقد عزز هذا القرار باغلاق اسواق الصرف الاوروبية اعتبارا من ٥ فبراير ١٩٧٣ وحتى اليوم التالي لاعلان الولايات المتحدة عن تخفيضها الثاني لسعر الدولار بمقدار ١٠٪ في ١٢ فبراير ١٩٧٣. كما اعلنت ايطاليا تعويم الليرة خارجة بذلك على قرار المجموعة. (١٤)

ان تخفيض سعر الدولار لم يحل الازمة اذ استمرت المضاربة وازداد الاقبال على شراء الذهب فاقفلت المانيا سوق صرفها الرسمي مرة ثانية في ١ مارس ١٩٧٣، لتفاقم تدفق الدولار، وتبعته دول السوق الاخرى، فقررت اقفال اسواقها الرسمية لمدة اسبوعين ابتداء من ٤ مارس ١٩٧٣، لاجل التباحث في التدابير التي يجب اتخاذها تجاه ازمة العملات هذه. وقد انتهت الى قرار في ١١ مارس ١٩٧٣، بتعويم عملاتها كمجموعة مستقلة عن الدولار، خارجة بذلك عن اتفاقية السمتونيان، كما قررت وضع قرار اقامة صندوق النقد الاوربي التعاوني موضع التنفيذ اعتبارا من ابريل ١٩٧٣. الا ان هذه الاجراءات لم تكن كافية ايضا، اذ بقي كيان المجموعة هشاً عرضة لاي عامل خارجي لتقويضه، وقد جاء ذلك على صورة تضاعف اسعار النفط الامر الذي ادى الى اعاققة المجموعة عن التقدم الى المرحلة الثانية من مراحل الاتحاد. (١٥)

لقد كان مجلس وزراء السوق يأمل بقرار في مارس ١٩٧١ ان تبدأ مرحلة الاتحاد الثانية في يناير ١٩٧٤، الا ان التأخير في وضع القرارات السابقة موضع التنفيذ اعاق ذلك. وقد اقترحت هيئة السوق في ديسمبر ١٩٧٣ جملة قرارات يمكن ان توصف بأنها متواضعة في مجالها وابعادها.. وقد تنبأها مجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٤ وهي: (١٦)

- ١ - السعى لتحقيق تنسيق اكبر في مجال السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء.
- ٢ - وضع مؤشرات تحقيق الاستقرار والنمو والتوظيف الكامل في المجموعة.

- ٣ - اقامة لجنة للسياسة الاقتصادية.
- ٤ - تعديل المساعدة النقدية قصيرة الاجل بحيث تشمل الاعضاء الجدد: بر يطانيا، وايرلندا والدانمارك.

ان هذه القرارات لم تكن ذات جدوى، فقد صيغ - خصوصاً - القراران الاولان بصورة عامة غير محددة، اذ تركت لكل عضو أن يفسرها وفق مصلحته.

ان اشتداد حركة المضاربة على الفرنك الفرنسي ادى بفرنسا الى تعويم الفرنك بصورة مؤقتة في يناير ١٩٧٤، لكنها عادت وقررت في يوليو ١٩٧٥ ان الظروف ليست مناسبة للعودة الى ترتيبات الثعبان، ثم تركت ترتيبات الثعبان رسميا في مارس ١٩٧٦. وقد تخلت ايطاليا ايضا عن التقيد بهذه الترتيبات في مايو ١٩٧٤ نظرا للعجز المتفاقم في ميزان مدفوعاتها فلجأت الى تعويم الليرة. وقد دفعت هذه الازمة رئيس وزراء السوق في خطابه للمجلس في ١٦ سبتمبر ١٩٧٤ الى تحذير الاعضاء وحثهم على نبذ التقاعس والعمل على مجابهة الازمة وتطوير اجهزة السوق. (١٧) وقد اقترح اتخاذ اجراءات منها:

- ١ - اصدار قرض على مستوى المجموعة لمساعدة الدول التي تعاني من مشاكل ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع اسعار النفط
- ٢ - تشكيل وحدة حساب أوروبية.
- ٣ - تعديل جهاز صرف المجموعة.
- ٤ - تنسيق العمل لدمج الاسواق الاوروبية

لقد تجاوزت الدول الاعضاء مع بعض هذه الاقتراحات، اذ اتخذت ترتيبات في اكتوبر ١٩٧٤ لاصدار قرض على مستوى المجموعة قدره ٣ بليون دولار. كما تم اخراج وحدة الحساب الاوروبية الى حيز الوجود في مارس ١٩٧٥. (١٨) وتتمثل فوائد وحدة الحساب هذه في:

- ١ - احتساب قيمتها يومياً على اساس اسعار صرف عملات المجموعة.
- ٢ - تمثيلها للشخصية النقدية الأوروبية.
- ٣ - خطوة اساسية نحو تحقيق الاتحاد النقدي.

هذا ولم يعقب ذلك قرارات او اجراءات في سبيل تحقيق الاتحاد النقدي، او تعزيز ترتيبات اسعار الصرف، حيث الانجاز الظاهر لدول المجموعة. وقد افاد تقرير هيئة السوق المقدم لمجلس الوزراء في ٦ ديسمبر ١٩٧٧ عن الخطوات والمسااعي المبذولة نحو اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، بأن الدول الاعضاء كانت منهمكة بمعالجة مشاكلها الداخلية ومن ثم لم يحرز اي تقدم يذكر. وقد اقترحت اللجنة في تقريرها برنامجا لتطبيقه سنة ١٩٧٨، تتمثل خطوطه العريضة في: (١٩)

- ١ - زيادة الاندماج على المستوى الاقتصادي والسياسة الاقتصادية.
- ٢ - بذل الجهود نحو خلق سوق اوروبية واحدة متنافسة.
- ٣ - تنمية سياسة المجموعة الهيكلية والاجتماعية .

وقد اعقب ذلك بعد سبعة اشهر ان قام المجلس الاوروبي في اجتماعه في بريمن في يوليو ١٩٧٨، بمناقشة خطة لتعزيز التعاون النقدي الاوروبي من خلال اقامة نظام اوروبي. (٢٠)

ان انجازات دول المجموعة الاوروبية حتى ذلك التاريخ تتلخص فيما يلي:

- ١ - الاتفاق من حيث المبدأ على ثبات اسعار الصرف مع امكانية تعديلها، الا ان بريطانيا وفرنسا وايرلندا وايطاليا خرجت على ذلك الاتفاق وعمت عملاتها لاحقا.
- ٢ - الاتفاق على تضيق حدود التقلب بين اسعار صرف عملات الدول الاعضاء وقد استمرت المانيا والدول وثيقة الصلة اقتصاديا بها كبلجيكا وهولندا واللكسمبرج والدانمرك فقط في تطبيق هذا الاتفاق بينما خرجت عنه باقي الدول الاعضاء.
- ٣ - الاتفاق على التعويم المشترك ازاء الدولار والعملات الاخرى.
- ٤ - الاتفاق على استخدام عملات المجموعة في التدخل الا انه حصل استثناء بالنسبة لاطاليا.
- ٥ - الاتفاق على اقامة تسهيل نقدي قصير الاجل وآخر متوسط الاجل، الا ان فعاليتهما كانت محدودة نظرا لضالة ارصدهما.
- ٦ - الاتفاق على اقامة صندوق النقد الاوروبي التعاوني، الا ان دوره في الشئون النقدية الاوروبية كان محدودا جدا.
- ٧ - الاتفاق على مبدأ الرقابة على حركة رأس المال الاجنبي.

ان العرض المتقدم لمساعي الدول الاعضاء، وان يكن يدل على الاتفاق على الاهداف الا انه لا يعدو كونه جملة محاولات متعثرة بنقصها التكامل من حيث توقيت وطبيعة القرارات بالاضافة الى الافتقار للعزم والتصميم على وضع القرارات موضع التنفيذ، اذ لجأت الدول الاعضاء أبان الازمات الى تغليب المصلحة الوطنية على مصلحة المجموعة، الامر الذي يثير التساؤل حول جدية الدول الاعضاء او تفهمهم الكافي لطبيعة او ماهية الاتحاد النقدي والشروط الواجب توافرها.

ان تقصي طبيعة الاسباب التي ادت الى تعثر المحاولات المتقدمة امر اساسي لا يجب اغفاله لدى صياغة نظام النقد الاوربي اذا اريد له النجاح، وتنقسم هذه الاسباب الى: خارجية، لا نعتقد ان لواقعي النظام اى سلطان عليها، واخرى داخلية مترابطة.

الاسباب الخارجية:

وتتمثل في الازمات النقدية المتتالية، الامر الذى لم يوفر جو عمل طبيعي، بعيدا عن المؤثرات الخارجية، يساعد على وضع المراحل المتفق عليها موضع التطبيق، مع ان الازمات النقدية هذه هي التي حفزت الدول الاعضاء على العمل المشترك.

الاسباب الداخلية:

١ - عدم التفهم والاستيعاب الكافيين لدى دول المجموعة لماهية الاتحاد النقدي او الشروط الواجب توافرها (٢١) وقد انعكس ذلك في التفاوت الزمني للقرارات كما حدث بالنسبة لترتيبات اسعار الصرف واجهزتها، وايضا في طبيعة القرارات، حيث اغفلت او لم تعط حقيقة تعارض السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء قدرها الكافي من الاهمية لدى وضع ترتيبات اسعار الصرف.

٢ - عدم التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء، ومن ثم تعارض سياسات بعض هذه الدول مع سياسة اسعار الصرف المتمثلة بترتيبات الشعبان.

٣ - عدم كفاية ترتيبات اسعار الصرف واجهزتها.. ان ترتيبات اسعار الصرف (الشعبان) تقتضي من الدول الاعضاء المحافظة على اسعار تعادل عملاتها والا تسمح لها بالنقلب فيما بينها الا ضمن حدود ضيقة وتلجأ في سبيل المحافظة على اسعار تعادل عملاتها، ان كان هناك تهديد بتغيرها، لاسباب داخلية او خارجية، الى التدخل في سوق سعر الصرف. ولا يكون

التدخل قاصرا على دولة العجز مثلا بل دولة الفائض ايضا. وتستخدم الدولة احتياطاتها او تلجأ الى الاقتراض من التسهيل النقدي قصير الاجل. والاعتراض هنا يتمثل في:

أ - ان عبء التعديل او التدخل يقع على كاهل الدولة التي تواجه تهديداً بتخفيض سعر عملتها، وان تدخلت الدولة الاخرى ايضا، الا ان دولة العجز ملزمة بتسديد مقدار التدخل للدولة الاخرى. وكان من الافضل لو وزع عبء التدخل على سائر دول المجموعة.

ب - ان قدرة الدولة على التدخل يتوقف على الاحتياطات المتوفرة لديها وما يوفره التسهيل النقدي قصير الاجل. وهذا يعني تعرض الدولة الى فقدان احتياطاتها اذا لم تتحسن الظروف الاقتصادية. اما من حيث التسهيل النقدي قصير الاجل، فان ما يتاح منه في مواجهة الازمات النقدية ضئيل وغير كافى اذا ما قورن بسوق الدولار الاوربي الذي قارب حجمه حوالي ١٨٠ بليون دولار.

٤ - هذا ويتمثل قصور الاجهزة في عدم فعالية صندوق النقد الاوربي التعاوني، اذ لم يقيم بالدور او بالمهام المناطة به وذلك لاحجام البنوك المركزية للدول الاعضاء عن التعاون.

٥ - تعارض ترتيبات اسعار الصرف مع السياسة النقدية للدول الاعضاء. اذ قد تضطر الدولة في سبيل الحفاظ على سعر تعادل عملتها الى رفع سعر الفائدة كي تحول دون خروج رؤوس الاموال، الامر الذي يؤثر سلبيا على سياستها لتشجيع الاستثمار المحلي.

لا شك ان ترتيبات اسعار الصرف (الثعبان) قد اضفت في بداية عهدها نوعا من الاستقرار، الا انها للأسباب المتقدمة، لم تصمد طويلا في مواجهة الازمات النقدية الدولية، وقد تحولت - كما اتهمها البعض - الى كتلة المارك، اذ اقتصرت، كما قدمنا، على المانيا والدول وثيقة الصلة اقتصاديا بها. (٢٢)

ان قرار المجلس الاوربي في اجتماعه في بروكسل في ٤ و ٥ ديسمبر ١٩٧٨، بتبني نظام النقد الاوربي ثم وضعه موضع التطبيق في ١٣ مارس ١٩٧٩، يعتبر في ضوء القرارات والمحاولات المتقدمة المتعثرة، انجازا وتقدما جوهريا على صعيد التعاون النقدي والاقتصادي الاوربي. (٢٣) وسنترك البحث في مبادئ واهداف واركان النظام ومن ثم تقييمه الى الجزئين التاليين.

ان هدف اقامة نظام النقد الاوربي لا يمكن عزله عن الاسباب التي ادت الى إقامته. ان هدف النظام ليس بجديد فهو كترتيبات الثعبان يرمي الى زيادة استقرار اسعار الصرف من خلال اقامة منطقة اسعار صرف أوروبا مستقرة. والجديد يكمن في اجهزة ووسائل النظام، التي تفوق في امكانياتها تلك المتاحة لترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز، وهى ان دلت على شيء فانما تدل على ما يبدو — على الروح والعزم الجديين لتحقيق تعاون نقدي وثيق وفعال.

وقد كان من الاسباب الدافعة لذلك، التردى النسبي في الاوضاع الاقتصادية الاوروبية، والرغبة في نفخ التقاعس والتردد الذين اكتنفا المحاولات السابقة ان الدول الأوروبية على الرغم من انقضاء سنوات على الكساد الاقتصادي الشديد الذي سادها — لا تزال تعاني من انخفاض وبطء معدلات النمو الاقتصادي، وانخفاض معدل توظيف الطاقة الاقتصادية بالاضافة الى الارتفاع النسبي في معدلات البطالة الامر الذي قد يؤدي بهذه الدول الى اتباع سياسة الحماية، مقيدة بذلك التجارة الخارجية. وهذا ان حدث سيترتب عليه آثار اقتصادية وخيمة تعم الدول الأوروبية مباشرة، نظرا للعلاقات التجارية الوثيقة الهامة القائمة فيما بينها. ومن ناحية اخرى يسود الاقتصاد بأن تقلبات أسعار الصرف قد زعزعت ثقة رجال الاعمال وبالتالي خفضت معدل نمو الاستثمار الخاص. (٢٤)

وقد ارتأى المؤتمر في برلين ان خلق نظام نقدي أوروبي لا يساعد فقط على اتباع سياسة نقدية وموقف مشترك ازاء الازمات النقدية، بل يساعد ايضا على حل المشاكل الاقتصادية للدول الاعضاء من خلال تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة مؤديا بذلك الى تقليص مستوى البطالة، وتخفيض معدلات التضخم وتحقيق قدر اكبر من الاستقرار النقدي بالاضافة الى تقليل التفاوت في التقدم الاقليمي، وتنشيط الطلب وزيادة حجم التجارة الدولية. وهذه ان تحققت فانها ستمهد السبيل أمام اقامة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الاوربي.

ان نظام النقد الاوربي، وان كان يتفق مع ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز من حيث الاهداف والمبادئ الاساسية، الا انه يختلف مع كليهما من حيث درجة شمول واكتمال الترتيبات والاجهزة والامكانيات. ان حاول واضعو النظام تفادى العيوب التي اكتنفت كليهما وأدت الى انهيارهما. ولكي ندرك طبيعة هذا الاختلاف وابعاده سنعرض مفصلا اركان النظام الاساسية وهي:

١ - وحدة النقد الأوروبية

٢ - سعر الصرف وجهاز التدخل

٣ - جهاز الائتمان

٤ - جهاز تحويل الموارد (٢٥).

١ - وحدة النقد الأوروبية ومهامها:

تعتبر وحدة النقد هذه ركنا اساسيا في النظام، بسبب طبيعة مهامها واستخداماتها. وستتطابق في قيمتها وتركيبها، في المراحل الاولى للنظام، مع وحدة الحساب الاوربية، اذ انها ستحل محلها. (٢٦) لكنها كما سلاحظ لاحقا تختلف عنها من حيث طبيعة المهام. كما تتفق مع حقوق السحب الخاصة التي استحدثت في نظام برتون وودز من حيث المبدأ. وقد كانت قيمة الاخيرة تعادل قيمة وحدة الحساب الاوربية في ١٩٧٤/٦/٢٨، الا ان قيمتهما اختلفتا بسبب اختلاف قيم واوزان عملات سليتهما في ١٩٧٩/٣/١. فاصبحت وحدة الحساب الاوربية تعادل ١٣٥٢ دولار. بينما اصبحت وحدة حقوق السحب الخاصة تعادل ١٢٨٨ دولار. وقد كانت اوزان العملات المكونة لسلة عملات وحدة الحساب و بالتالي وحدة النقد الأوروبية لدى بداية النظام كالتالي:

«اوزان العملات في وحدة النقد الأوروبية في ١٩٧٩/٣/١ م. (٢٧)

العملة	كمقادير مطلقة من العملة	كنسبة مئوية من سلة العملات (وحدة النقد)
مارك الماني	٠.٨٢٨٠٠	٣٣.٠٢
فرنك فرنسي	١.١٥٠٠٠	١٩.٨٩
جنيه استرليني	٠.٨٨٥٠	١٣.٢٥
جلدر هولندي	٠.٢٨٦٠٠	١٠.٥٦
ليرة ايطالية	١٠٩.٠٠٠٠٠٠	٩.٥٨
فرنك بلجيكي	٣.٦٦٠٠٠	٩.٢٣
كرون دانمركي	٠.٢١٧٠٠	٣.١٠
جنيه ايرلندي	٠.٠٧٥٩	١.١١
فرنك لكسمبرجي	٠.١٤٠٠٠	٠.٣٥

ان اهمية وحدة النقد الأوروبية، لا تتوقف فقط على استخداماتها، بل ايضا على ثقة الاعضاء بها وقبولهم لها، الامر الذي يتوقف الى حد كبير على التمثيل الحقيقي لاوزان العملات في السلة. ان لا يخفى ان تغير الظروف الاقتصادية وما قد يترتب عليها من آثار على الناتج الاجمالي او التجارة الخارجية للدولة يقتضي تغيير الوزن النسبي للعملة وبالتالي الاوزان النسبية لسائر العملات في السلة. وقد احتاط واضعوا النظام لذلك، فقررروا مراجعة اوزان العملات بعد انقضاء ستة اشهر على بداية النظام اذا اقتضى الامر، ومن ثم بعد كل خمس سنوات. كما يمكن تغيير الاوزان بناءً على طلب الاعضاء، اذا تغير نصيب اي عملة بأكثر من ٢٥٪. واذا وجد انه يجب تغيير الوزن النسبي لعملة ما فان التعديل يشمل الاوزان النسبية لجميع العملات بحيث يحافظ على ثبات واستقرار القيمة الخارجية لوحدة النقد الأوروبية ازاء اي عملة لحظة التغيير.

هذا وتتمثل الاستخدامات او المهام التي صيغت من اجلها وحدة النقد الأوروبية بالتالي:

أ - معيار النظام وجهاز الصرف:

لابد لاي نظام نقدي من معيار سواء كان يتبع نظام سعر الصرف الثابت او الحر، او مابينهما من انظمة او ترتيبات. وقد علمتنا التجارب التاريخية النقدية عدم الاعتماد على معدن كالذهب او عملة وطنية كالدولار كمعيار للنظام. وخير شاهد على ذلك ما آل اليه نظام برتون وودز وايضا نظام الذهب. ولا شك ان واضعي النظام لم تفتهم هذه التجارب فاختروا وحدة النقد الأوروبية معياراً للنظام، تحدد بموجبها الدول الاعضاء اسعار عملاتها المركزية، ومن ثم اسعار صرف عملاتها الثنائية. ويمثل الجدول التالي الاسعار المركزية للعملات الأوروبية في ١٩٧٩/٣/١:

العملة مقومة بوحدة النقد الأوروبية أو وحدة النقد مقومة بالعملات الأوروبية

العملة	وحدة نقد الأوروبية	العملة	وحدة نقد الأوروبية
مارك الماني	٠.٣٩٨٣٠٥	مارك الماني	٢,٢١٠.٦٤
فرنك فرنسي	٠.١٧٢٤٦٤	فرنك فرنسي	٥,٧٩٨.٣٠
جلدر هولندي	٠.٣٦٧٥٤٣	جلدر هولندي	٢,٧٢٠.٧٧
ليرة ايطالية	٠.٠٠٠.٨٧١	ليرة ايطالية	١١٤,٨١٥.٠٠
فرنك بلجيكي	٠.٢٥٣٤٣	فرنك بلجيكي	٣٩,٤٥٠.٨٢
كرون دانمركي	٠.١٤١١٢٥	كرون دانمركي	٧,٠٨٥.٩٢
جنيه ايرلندي	١,٥٠٩.١٢٠	جنيه ايرلندي	٠,٦٦٢.٦٣٨
فرنك لكسمبرجي	٠.٢٥٣٢٣	فرنك لكسمبرجي	٣٩,٤٥٠.٨٢

وبناء على الجدول المتقدم يمكن بالطبع تحديد اسعار الصرف بين العملات.
فسعر صرف المارك بالنسبة للفرنك الفرنسي مثلا، يعادل ٠.٣٩٨٣٠٥ / ١.٧٢٤٦٤.
أو ٢,٢١٠.٦٤ / ٥,٧٩٨.٣١
وهكذا بالنسبة لسائر العملات.

ب - مؤشر الانحراف أو التباعد Divergence Indicator

امتداداً لمهمتها كمعيار للنظام، تتحدد بموجبه اسعار العملات المركزية
ومن ثم اسعار صرفها الثنائية، فقد ارتأى واضعو النظام اتخاذها اساساً يحسب
بموجبه مدى ابتعاد او انحراف سعر صرف العملة عن اسعار صرفها الثنائية.

ج - معياراً لعملات جهازى التدخل والائتمان وايضا لعمليات صندوق النقد
الاوربي التعاوني.

د - وسيلة لتسوية المدفوعات بين السلطات النقدية للدول الاعضاء.

٢ - سعر الصرف وجهاز التدخل:

ان مبادئ النظام الاساسية فيما يتعلق باسعار الصرف، لا تختلف عنها
سواء في ترتيبات الشعبان او نظام برتون وودز، كما وضع اصلا، وهي التقيد بثبات

اسعار الصرف ضمن حدود تقلب محدودة. وتبعا لهذا النظام تعلن الدول الاعضاء عن اسعار عملاتها المركزية بالنسبة لمعيار النظام، الا وهو وحدة النقد الأوروبية، ومن ثم، كما قدمنا تتحدد اسعار الصرف الثنائية بين عملات الدول الاعضاء. وتلتزم الدولة بالمحافظة على سعر صرف عملتها ضمن حدي تقلب لا يتجاوزا $(+25\%)$. وقد سمح النظام للدول الاعضاء، التي خرجت عن اتفاقية ترتيبات الثعبان واتبعت اسلوب التعويم، بحدي تقلب يبلغا $(+6\%)$ على ان تقوم بتضييق حدي التقلب متى سمحت ظروفها الاقتصادية بذلك. (٢٨) وكما في نظام برتون وودز، لا تلجأ او يسمح للدولة بتغيير سعر عملتها المركزي الا لمواجهة اختلال هيكل اساسي، وبموجب اتفاق عام، يسبقه اجراءات ومشاورات ضمن اطار المجموعة الأوروبية يشترك فيها محافظو البنوك المركزية واللجنة النقدية الأوروبية والهيئة الأوروبية. وتقوم الدولة في سبيل الحفاظ على سعر الصرف ضمن حدي التقلب، بالتدخل، من حيث المبدأ، بعملات الدول المشاركة فقط ولن يكون هناك حدود او قيود على حجم التدخل. الا انه سمح، لاحقا، بالتدخل بعملات الدول غير الاعضاء ايضا ضمن حدي التقلب فقط (٢٩) الا ان التدخل يجب ان يقتصر فقط على عملات الدول الاعضاء عندما يبلغ سعر الصرف حد التقلب.

وقد استحدث واضعوا النظام مؤشر تحذير أو انذار مبكر يفنقر اليه كل من ترتيبات الثعبان ونظام برتون وودز. والهدف من ذلك تنبيه الدولة التي يبدو ان سعر صرف عملتها قد تجاوز في تقلبه او تغيره متوسط تغير اسعار صرف العملات الاخرى بضرورة اتخاذ اجراءات تجاه سعر صرف عملتها قبل ان يصل تباعده حد التقلب، الامر الذي قد يضطر الدولة الى اتباع سياسة موفقة من وجهة نظر المجموعة. فوجود جهاز التحذير المبكر يتيح فرصة اكبر للدولة تمكنها من اختيار اكثر السياسات مناسبة وجدوى. هذا و يبلغ سعر الصرف مستهل التحول Threshold of Divergence اذا تجاوز في تباعده عن السعر المركزي للعملة بمقدار 75% من حدي التقلب. و يحتسب مستهل التحول وفق المعادلة التالية:

$$\text{السعر المركزي للعملة} + [(25 \times 75\%) (100 - \text{الوزن النسبي للعملة في وحدة النقد})]$$

وقد احتاط واضعوا النظام لدى صياغتهم لمؤشر التحول هذا الى اهمية وزن العملة في سلة العملات، فأخذت بعين الاعتبار. ان اثر تغير سعر صرف المارك

مثلاً إذا الوزن النسبي المرتفع (٣٣٪) يفوق في اثره تغير سعر الكرون الدانمركي ذى الوزن النسبي المنخفض (٣٪)، اذ يترتب عليه وصول سعر صرف الكرون الى مستهل التحول قبل المارك. لأن تغير سعر صرف المارك، سينعكس على السلة ككل نظراً لوزنه النسبي الاكبر. ولذا فإن اخذ الوزن النسبي للعملة بعين الاعتبار يوفر مستهل تحول اكبر نسبياً للعملة ذات الوزن النسبي الاقل، واقل نسبياً للعملة ذات الوزن النسبي المرتفع (٣٠)

هذا و يفترض ان تتخذ الدولة التي جاوز أو بلغ سعر صرف عملتها مستهل التحول اجراءات تصحيحية مناسبة. وقد وفر النظام جملة ترتيبات يمكن للدولة اتباعها لمجابهة الوضع:

أ - تدخل متنوع:

ان الاصطلاح يوحي بالتدخل بمختلف عملات الدول الاعضاء، وحيث ان التدخل ضمن حدي التقلب، فيمكن التدخل كما وضحنا سابقاً بعملات الدول غير الاعضاء ايضاً. و يترتب على التدخل المتنوع هذا توزيع العبء على عملات سائر الدول، فلا يقتصر كترتيبات الثعبان، على عملة الدولة ذات السعر الاكثر ارتفاعاً، لما لذلك من آثار سلبية على سعر عملتها، خصوصاً اذا كانت الدولة صغيرة نسبياً.

ب - اجراءات متعلقة بالسياسة النقدية:

ان حركة رأس المال من شأنها التأثير على سعر صرف العملة، ومن الوسائل التي اقترحت للتأثير على حركة رأس المال هذه هي تغير سعر الفائدة.

ج - تغيير سعر الصرف المركزي:

ان تغيير سعر الصرف المركزي لا تلجأ اليه الدولة، ولا يسمح به، كما قدمنا الا لمجابهته اختلال اساسي. وقد لاحظنا من تجارب نظام برتون وودز معارضة الدول في معظم الاحيان لتغيير سعر تعادل عملتها، على الرغم من تغيير ظروفها الاقتصادية وبالتالي التباين بين السعر المعلن والسعر الحقيقي للعملة. و يبدو ان واضعي النظام - رغبة في تفادي مثل هذه التجارب - قد احتاطوا للموضع وارتأوا ان تغيير السعر المركزي لا يجب ان ينتظر حتى يصل سعر صرف العملة الى حد التقلب، بل يمكن تغييره قبل ذلك، اذا اقتضت الظروف الاقتصادية ذلك، الامر الذي يوفر مرونة اكبر في سياسة اسعار الصرف.

د - اجراءات اخرى تتعلق بالسياسة الاقتصادية:

ان واضعي النظام لم يرغبوا في تقييد الدول الاعضاء بالاجراءات المتقدمة فقط، اذ ان تطور سعر الصرف قد يقتضي او يتطلب اساليب او اجراءات تعديل اخرى تتناول جوانب اخرى في السياسة الاقتصادية.

ان العرض المتقدم قد يوحي بان الدولة ملزمة باتخاذ الاجراءات التصحيحية حالما يصل سعر الصرف مستهل التحول. والحقيقة ان درجة الالتزام ليست كبيرة. وقد يكون في ذلك نقطة ضعف، وقد يتدارك ذلك في المستقبل. الا ان الدولة ملزمة، لدى وصول سعر صرفها مستهل التحول، بالتشاور مع الجهات المختصة في المجموعة الاوربية، كلجنة محافظى البنوك المركزية او اللجنة المركزية او اللجنة التنفيذية او لجنة السياسة الاقتصادية او مجلس الوزراء. ويتوقع ان يتمخض عن مثل هذه المشاورات - اذا اخذنا بعين الاعتبار التداخل السياسي المتزايد - ان يتزايد الضغط لتحقيق تنسيق اكبر في السياسات الاقتصادية. (٣١)

٣ - صندوق النقد الاوروبي التعاوني وجهاز الائتمان:

لقد عهد الى صندوق النقد بالاضافة الى المهام السابقة (٢٢) مهمة اصدار وحدة النقد الاوروبية، اذ خول بموجب قرار المجلس سلطة استلام احتياطات نقدية من السلطات النقدية للدول الاعضاء واصدار وحدات نقدية اوربية بناء على ذلك. وقد اقتضى القرار قيام البنوك المركزية للدول الاعضاء بايداع ٢٠٪ من احتياطاتها بالدولار وايضا ٢٠٪ من احتياطاتها بالذهب لدى الصندوق مقابل حصولها على وحدات نقد اوروبية. هذا وتلتزم البنوك المركزية بمراجعة احتياطاتها كل ثلاثة اشهر للمحافظة على النسبة المذكورة.

ان قدرة الدولة التي تواجه عجزا في ميزان مدفوعاتها على المحافظة على استقرار سعر الصرف يتوقف على مقدار احتياطاتها، وعلى مدى توفر المصادر الائتمانية الاخرى. والا فان هذه الدولة قد تجد نفسها مضطرة للتضحية باستقرار سعر الصرف او اتباع سياسات مالية او نقدية اخرى للتأثير على ميزان المدفوعات، الامر الذى يتعارض مع مبادئ النظام واهدافه. وقد قام واضعو النظام، ادراكا منهم لذلك، بتوفير تسهيلات ائتمانية للدول الاعضاء تفوق في امكاناتها وحجمها تلك التي توفرت لترتيبات الثعبان وايضا لنظام برتون وودز. فبالاضافة للابقاء على تسهيلات الائتمان القائمة في ترتيبات الثعبان فقد زيد مقدار الموارد المتاحة لها

بحيث أصبحت ٢٥ بليون وحدة نقد اوروبية (٢٣) كما استحدثت تسهيل ائتمان جديد لتمويل عمليات التدخل. وفيما يلي تلخيص لماهية هذه التسهيلات: (٢٤)

تسهيل الائتمان قصير الاجل جدا:

استحدثت هذا التسهيل لتمويل عمليات التدخل بعملات الدول الاعضاء وتقوم البنوك المركزية بتوفير ائتمان بمقادير غير محدودة. هذا وتقيم الالتزامات والمطالبات المترتبة على عمليات التدخل بوحدة النقد الاوروبية وتظهر في سجلات صندوق النقد الاوروبي التعاوني، ويتقاضى فائدة على هذه الالتزامات تعادل متوسط اسعار خصم البنوك المركزية معدلة بنسبة اوزان عملاتها في وحدة النقد الاوروبية ويجب ان تسوى الالتزامات في موعد لا يتجاوز ٤٥ يوما على انقضاء الشهر الاول للتدخل. ويمكن التمديد لفترة ثلاثة اشهر اخرى على ان يقتصر ذلك على مقادير مساوية لحصة الدولة في تسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، اما الفائض، فيمكن تحديد مدته حسب الاتفاق بين البنوك المركزية. وينبغي على الدولة المدينة لدى تسوية حسابها استخدام مالمديها من عملات الدولة الدائنة اولا ومن ثم لها الحق في استخدام وحدات النقد الاوروبية لتغطية ٥٠٪ مما تبقى من التزاماتها، اما الرصيد المتبقي فتتم ايضا تسويته باستخدام وحدات النقد الاوروبية اذا وافقت الدولة الدائنة، والا فان السداد يتم وفق تركيب احتياطي الدولة المدينة بالعملات المكونة لحقوق السحب الخاصة والعملات الاجنبية الاخرى. ولن يستخدم الذهب الا اذا وافق البنك المركزي الدائن على ذلك. هذا ويمكن للدولة المدينة، اذا نفذ مالمديها من وحدات نقد اوروبية، ان تلجأ الى الدول الاخرى التي لديها فائض يزيد عن قيمة ٢٠٪ من احتياطياتها في الدولار والذهب او مباشرة من صندوق النقد الاوروبي التعاوني.

المساعدة النقدية قصيرة الاجل:

يهدف هذا التسهيل الى توفير الائتمان لتمويل العجز المؤقت في ميزان المدفوعات. وتمنح القروض دون قيود على السياسة الاقتصادية للدولة، لكنه يترتب على ذلك التشاور مع الدول الاعضاء. ومدة القرض ثلاثة اشهر ويمكن تمديدتها ثلاثة اشهر اخرى وفق الاتفاقية السابقة، وقد عدلت بحيث يمكن تمديدتها ثلاثة اشهر ثانية بحيث تصبح مدتها مع التمديد تسعة اشهر، هذا وتحدد لكل عضو حصة

دائنة واخرى مدينة تبلغ ضعف الاولى. وقد زيدت الموارد المتوفرة لهذا التسهيل من بليونى وحدة نقد اوروبية الى ١٤ بليون وحدة نقد. (٣٥)

المساعدة المالية متوسطة الاجل

تهدف هذه المساعدة لتوفير الائتمان للدولة التي تعاني من مصاعب اقتصادية او تهديد حقيقي بمصاعب فيما يتعلق بميزان المدفوعات. و يمنح القرض لمدة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات، لكن منحه يخضع لشروط وقيود تتناول السياسة الاقتصادية للدولة، تقرر او توضع من قبل مجلس الوزراء. هذا وتلعب كل من الهيئة الأوروبية واللجنة النقدية دورا استشاريا هاما في تقرير شروط الاقراض كما تتوليا مهمة مراقبة تطبيق الشروط او القيود الموضوعة. وقد زيد مقدار التسهيل هذا ايضا من بليونى وحدة نقد اوروبية الى ١١ بليون. (٣٦)

٤ - جهاز تحويل الموارد:

ان تحقيق هدف التنسيق في السياسات الاقتصادية والنقدية وكذلك الاندماج الاقتصادي والنقدي، لا يمكن ادراكه بسهولة، طالما كان هناك تفاوت في المستويات الاقتصادية للدول الاعضاء. الامر الذي يقتضي العمل على ازالة الفجوة بين اقتصاديات الدول الاكثر تقدما وتلك الاقل تقدما نسبيا. ولذا فقد اتفق على استحداث تسهيل تنموى برأسمال قدره ١٠٠٠ مليون وحدة نقد اوروبية، من خلال النظام وبنك الاستثمار الأوروبي لتوفير الائتمان للدول الاعضاء الاقل تقدما، لمدة خمس سنوات وبفائدة منخفضة نسبيا. وتستخدم القروض لتمويل مشروعات او برامج اقتصادية اساسية مختارة، على الا يترتب عليها الاخلال بنمط المنافسة القائمة بالنسبة لبعض صناعات الدول الاعضاء. الا ان التساؤل يدور حول كفاية هذا التسهيل.

هذا وقد ادرك واضعوا النظام ان استمرارية النظام وملايساته ونتائجه الدولية تقتضي تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول الاخرى، وحيثما امكن التنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول. ولذا فقد افسح المجال للدول الأوروبية وخصوصا وثيقة الصلة اقتصاديا وماليا مع المجموعة الأوروبية، ان تشترك في جهاز - اسعار الصرف والتدخل، وذلك من خلال الاتفاق بين البنوك المركزية. ومن ناحية اخرى فقد نص ايضا على التزام وانسجام النظام مع البنود المختلفة لاتفاقية نظام النقد الدولي.

هذا و يتوقع مهندسوا النظام ان تتمخض الترتيبات المتقدمة عن التوصل الى النظام النهائي بعد انقضاء سنتين على تطبيق النظام. حيث يشمل ذلك اقامة صندوق النقد الاوربي والاستخدام الكامل لوحدة النقد الأوروبية بحيث تصبح بالاضافة الى مهامها الاخرى، اصلا احتياطياً ووسيلة للتسوية في النظام. (٢٧)

٣

ان نظام النقد الاوربي، ولا شك، يتفوق نسبياً على نظام برتون وودز من حيث الترتيبات والنواحي الفنية والامكانيات. كما يتميز عليه من حيث قلة عدد الاعضاء وطبيعة اهدافهم الاقتصادية والسياسية. اذ يتعامل مع تنظيم اقتصادي يشمل دولاً متقدمة تتمثل في المجموعة الأوروبية، الامر الذي يفترض ان يتيح له فرص نجاح اكبر. فهل سيكتب له النجاح فيحقق اهدافه الاقتصادية والنقدية، ام انه على الرغم من هذه المزايا سيتعثر ويضمحل كترتيبات الثعبان او نظام برتون وودز؟

ان هدف المجموعة الأوروبية لا يزال، مهما اختلفت الاساليب، يتمثل في تحقيق اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي، الامر الذي يثير التساؤل حول مدى فاعلية المنهاج او الاسلوب الذي اختطه واضعوا النظام. فالمنهاج كما يتضح من استعراض اركان النظام الاساسية، ذو طبيعة نقدية بحتة. اذ يركز على النواحي الفنية والنقدية المطلوبة لاستقرار اسعار الصرف، وكأن المتطلبات الاقتصادية قائمة، او انها ستتوفر متى توفرت الشروط النقدية والفنية. ان اختلاف اوضاع الدول الاعضاء الاقتصادية ومن ثم تعارض السياسات الاقتصادية قد ادت الى انهيار ترتيبات الثعبان، او بالاحرى تقلصها وانحصارها في عدد محدود من الدول. فهل تطورت اوضاع تلك الدول اقتصادياً سنة ١٩٧٨، بحيث اصبحت مواتية لتحقيق اقامة منطقة اسعار صرف أوروبية مستقرة؟ اننا اذا اخذنا معدلات التضخم كمقياس او معيار، سنجد انه على الرغم من الانخفاض النسبي في معدلات التضخم في السنوات ١٩٧٢ - ١٩٧٨ فان التفاوت بين المعدلات الفردية لا يزال كبيراً، بل ازداد سنة ١٩٧٨ عنه سنة ١٩٧٢، كما يلاحظ من الجدول التالي. فبينما كان التفاوت في معدلات التضخم سنة ١٩٧٢ بين المانيا وكل من ايطاليا والدانمرك يبلغ ٢٪ و ١٠٪ على التوالي اصبح سنة ١٩٧٨، ١٠٪ و ٨٪ على التوالي.

تغير اسعار الاستهلاك في دول السوق المركزى المشتركة
نسب التغير المثوية

الدولة	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٥	١٩٧٧	١٩٧٨
بلجيكا	٥ر٤	٦ر٩	١٢ر٧	٧ر١	٤ر٤
الدانمرك	٦ر٦	٩ر٤	٩ر٦	١١ر١	١٠ر٩
فرنسا	٦ر٢	٧ر٤	١١ر٧	٩ر٥	٨ر٩
المانيا	٥ر٥	٦ر٩	٥ر٩	٣ر٩	٢ر١
ايرلندا	٨ر٧	١١ر٣	٢٠ر٩	١٣ر٦	٦ر١
ايطاليا	٥ر٧	١٠ر٨	١٧ر٠	١٧ر٠	١٢ر١
هولندا	٧ر٧	٨ر١	١٠ر٥	٦ر٤	٣ر٥
انجلترا	٧ر٣	٩ر١	٢٤ر٢	١٥ر٨	٧ر٧

المرجع : IFS. 1978 & 1975.

هذا ويلاحظ من ناحية اخرى، الانسجام بين معدلات تضخم كل من المانيا وهولندا وبلجيكا (او كتلة المارك)، وانعزالها النسبي عن باقي دول المجموعة الامر الذي يوحى، اذا اخذنا هذا التفاوت بعين الاعتبار، بتباين السياسات الاقتصادية للمجموعتين، ومن ثم يؤكد على ضرورة ازالة اسباب هذا التباين التي ترجع لاسباب اقتصادية ولا تقتصر على الاسباب النقدية فقط. لقد اثار هذا الموضوع اعتراض فرنسا فطالبت بارجاء تطبيق النظام الى وقت تكون فيه الظروف والاوضاع الاقتصادية للدول الاعضاء اكثر مناسبة ومن ثم تكون فرص نجاحه اكبر. الا انها عادت وانضمت الى المجموعة اثر الحاح المانيا.

ان تبني النظام للأسلوب النقدي يحمل بين طياته ايضا بوادر خطر التضخم، اذا لم تحسن إدارة عرض النقود في الدول الاعضاء. أن التسهيلات الائتمانية الضخمة المتاحة في النظام وان كان ينظر اليها كعامل مساعد الا انها كما في نظام برتون وودز، تعرض النظام لخطر التضخم. ان الدولة التي تعاني من مشاكل ميزان

المدفوعات و بالتالي تحصل على تسهيلات ائتمانية سواء عن طريق جهاز التدخل، او التسهيل قصير الاجل او متوسط الاجل، يتوفر لديها قوة شرائية جديدة من شأنها زيادة الطلب على صادرات الدول الاخرى، الدائنة وغيرها، الامر الذي يترتب عليه زيادة عرض النقود في تلك الدول ومن ثم - تبعا للحالة الاقتصادية لتلك الدول - ارتفاع الاسعار واشاعة التضخم و بالتالي ارتفاع اسعار الفائدة وربما المضاربة. اللهم الا اذا اتبعت سياسات متوازية في كل من الدولة المدينة والدائنة من شأنها تحييد اثر الزيادة في عرض النقود. ويمكن القول ان خطر التضخم يتزايد اذا كانت قدرة الدولة المدينة على سداد ديونها في موعدها او السداد كليا ضعيفا. او اذا كانت الامكانيات الائتمانية المتاحة والمستخدمه كبيرة. يضاف الى ذلك ضعف الثقة بعملة الدولة وازدياد حرجة تعديل سعر الصرف بين الحين والآخر.

ان العرض المتقدم يغلب عليه التبسيط وبعض التجاوز، ان جاز التعبير. لكنه لا يتجاوز حقيقة امكانية حدوث التضخم. ان هذه التسهيلات الائتمانية، تمثل ان جاز التعبير ايضا، هدية من الاحتياطات الدولية، وستكون آثارها وبالا على النظام اذا لم تحسن ادارتها، وتقضي آثارها. لقد وضع النظام شروطا للاقتراض والسداد، لكنه لم ينص على شروط او بنود تتضمن سياسة عرض النقود للمجموعة. ان حصول التضخم وانتشاره سيزيد من خطر التباين والتعارض في السياسات الاقتصادية ومن ثم في السياسات النقدية الامر الذي يهدد سياسة اسعار الصرف. ان تفادي خطر التضخم يقتضي المجموعة الاوربية ان تخضع التوسع النقدي سواء المترتب على التسهيلات الائتمانية او سياسة الدولة النقدية الى مؤشرات تتناول الدخل والاسعار والسياسة المالية وميزان المدفوعات، والاتفاق على الالتزام بتطبيقها من خلال الادارة الجماعية المشتركة لهذه المؤشرات.

ان تعارض السياسات الاقتصادية واحتمالات التضخم يعتبران خطران حقيقيان يهددان النظام. ان تفادي هذين الخطرين وغيرهما يتوقف الى حد كبير على كيفية ادارة ومدى تفهم الدول الاعضاء للنظام بالاضافة للتضحيات المطلوبة منهم. هل سينمو النظام وفق قواعد جامدة وسياسات محددة تفتقر الى المرونة؟ ام انه سيبنى و يدار بصورة تغلب عليها المرونة والديناميكية، تلتزم بروح النظام وهدفه اكثر من التزامها بحرفية نصوصه.

ان الزمن الذي ارتأه واضعو النظام كي يتكامل و يتمخض عنه صندوق نقد

أوروبي جديد ومهمة جديدة لوحدة النقد الأوروبية كأصل احتياطي، قصير نسبياً، اذ لا يعدو السنتين. ان صندوق النقد الأوروبي التعاوني ينتظر ان يتحول الى صندوق أوروبي جديد ذي دور اضافي جديد ايضا اذ ينتظر ان يصبح مركزاً للاحتياطي تجمع تحت ادارته ايضا تسهيلي المساندة النقدية قصيرة الأجل والمالية متوسطة الأجل ضمن تسهيل واحد. لكنه لم يتفق حتى الآن على مركزه او دوره كوسيط مالي، كصندوق النقد الدولي، او الاكتفاء بتطوير نوعية السلطات النقدية المركزية. كذلك لم يحدد دوره بالنسبة لوضع الشروط الاقتصادية والنقدية المتعلقة بشرائح الاقتراض المختلفة. ومن الامور الهامة التي لم تتحدد بعد، هو مركز الصندوق بالنسبة للبنوك المركزية الاعضاء، والمجلس الاوروبي. ان مجلس محافظي الصندوق يلتزم في المرحلة الراهنة بالتصرف وفق المؤشرات العامة للسياسة الاقتصادية الواردة في الاتفاقية العامة ووفق المؤشرات التي يتبناها المجلس الاوروبي. ويمكن ان يضاف لذلك، ان الشخصية الجديدة للصندوق لا تزال تفتقر الى تحديد طبيعة دورها او مركزها بالنسبة للاجهزة النقدية الدولية الاخرى، كصندوق النقد الدولي.

ان مهام وحدة النقد الأوروبية لا شك واضحة، وتحولها الى اصل احتياطي في النظام يوفر استقراراً أكبر في النظام أن تحقق، لكن تحقق ذلك لا يزال مرهوناً بانسجام السياسات الاقتصادية والنقدية للدول الاعضاء، ومن ثم استقرار العلاقة بين اسعار صرف عملاتهم وزوال حدود التقلب بينها. وهذا بالتالي مرهون بنجاح النظام.

لقد استحدث النظام، كما قدمنا، مؤشر الانحراف، وهو بحد ذاته وسيلة فعالة اذا احسن استخدامها وان توفر فيها عنصر الالتزام الذي تفتقر اليه. ان وصول سعر صرف الدولة الى مستهل الانحراف، يلزم الدولة، على الاقل بالقيام بالتشاور مع الدول الاعضاء. والتساؤل الذي يثار بالنسبة للتدخل يدور حول العملات التي يجب ان تستخدمها الدولة. هل يقتصر ذلك على العملات القوية، وكم يبلغ حجم التدخل في كل عمله؟ ان حجم التدخل، كما قدمنا، قد يشكل عبئاً تضخيمياً على الدولة الدائنة، ومن ناحية اخرى ان التركيز على عملات قوية بحد ذاتها قد يحولها مستقبلاً، كما حصل بالنسبة للدولار في نظام برتون وودز، الى عملات تدخلية واصلاً احتياطياً، يشارك وحدة النقد الأوروبية في مهامها، ويعرض النظام للخطر. ان هذه الملازمات لم تتعرض لها الاتفاقية و يقتضي تداركها.

ان الاحداث والازمات النقدية الدولية، لا شك، قد لعبت دورا هاما في اخراج هذا النظام الى خير الوجود ان قيام هذا النظام يعتبر حدثا هاما في تاريخ الاقتصاد العالمي، اذ يوفر نجاحه، عنصر استقرار نسبي في اسعار الصرف الدولية من خلال استقرار اسعار صرف عملات المجموعة الأوروبية، التي تشكل جزءا هاما من الاقتصاد العالمي. الامر الذي يترتب عليه اشاعة قدر اكبر من الاستقرار والنمو النسبي في العلاقات الاقتصادية الدولية. الا ان مدى الاثر الذي سيحدثه، ان ايجابيا، او سلبيا او حتى حياديا، يتوقف على دور وموقف هذا النظام في المجال النقدي والاقتصادي الدولي. هل سيتجه واضعوه الى العزلة متذرعين بأنه من كمكلمات ومتطلبات الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي؟ او انه سيكون عنصرا ايجابيا، يساهم في بناء النظام الاقتصادي العالمي الجديد بأجهزته النقدية والاقتصادية المختلفة؟ لقد صرح رؤساء المجموعة الأوروبية بان النظام سيلتزم بمبادئ وبنود اتفاقية برتون وودز. الا ان نصوص اتفاقية النظام لم تحدد طبيعة هذا الالتزام. فلم تحدد مثلا علاقة الصندوق الأوروبي، او وحدة النقد الأوروبية بصندوق النقد الدولي او حقوق السحب الخاصة، او حتى موقفه من محاولات اصلاح نظام النقد الدولي. الامر الذي يعطي الانطباع بأن هذا التصريح او النص قد وضع حماية للنظام وواضعية من الانتقاد، ومن ناحية اخرى، لم تتضمن الاتفاقية اي بنود تشير او تحدد موقف النظام من المساعي الجارية لاقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، على الرغم من مطالبة انجلترا بأن يكون النظام عنصرا فعالا في اقامة النظام الاقتصادي العالمي وفي اصلاح نظام النقد الدولي.

اننا قد نبذو مغالين في تقييمنا للنظام أو في التحذير من جوانبه السلبية، والحقيقة اننا لا نملك غير ذلك، ليس لاننا لا نريد له النجاح، بل لاننا نخشى آثار فشله، اذ انها لن تقتصر على المجموعة الأوروبية، بل ستعم المجتمع العالمي. هذا ولا يخفى ان نجاح النظام ومستقبله رهن بتفهم الدول الاعضاء وتداركهم لنواحي قصوره.

ملحق
ملخص تقريرى بارو ويرنر
ملخص تقريرى ريموند بار (٣٨)

التقرير الاول:

لقد قدم ريموند بار تقريره الاول لهيئة السوق في فبراير ١٩٦٩، وقد دعا الدول الاوربية الست الى تنسيق سياساتها الاقتصادية وتعزيز تعاونها النقدي بالاضافة الى اقامة الاجهزة الضرورية لتحقيق التنسيق والتعاون المقترح.

التقرير الثاني :

لقد قام التقرير الثاني ببناء على طلب هيئة السوق، في ديسمبر ١٩٦٩، وقد كان اكثر تفصيلا من سابقه وفيه يقترح اتباع خطة من ثلاث مراحل يتحقق في نهايتها الاتحاد الاقتصادي والنقدي سنة ١٩٧٩. واقترح التقرير، تعزيزا لاقتراحاته في التقرير الاول، ان تقوم الدول الاعضاء بتنفيذ الخطوات التالية تدريجيا:

- (١) تنسيق سياساتها الاقتصادية والنقدية.
 - (٢) تحقيق التجانس بين انظمتها الضريبية والضرائب المختلفة.
 - (٣) تضيق حدود تلقي اسعار صرف عملاتها.
 - (٤) اقامة سوق رأس مال خاص بالمجموعة.
 - (٥) اقامة تسهيلات واجهزة نقدية لتوفير المساعدة النقدية اللازمة للدول الاعضاء لمجابهة مشاكل ميزان المدفوعات.
 - (٦) اقامة صندوق احتياطي للمجموعة وايجاد نظام مشترك للبنوك المركزية.
 - (٧) تحرير التجارة بين الدول الاعضاء بما في ذلك ازالة الضرائب والاعانات المفروضة او الممنوحة للسلع المتبادلة بين الدول الاعضاء.
- وقد حثت المذكرة او التقرير الدول الاعضاء على التصرف في المنظمات الدولية ككتلة واحدة، كما اكدت انه يجب ان يتوفر لمؤسسات السوق كى تمارس عملها بكفاءة، السلطات والصلاحيات الكافية والضرورية. ويستخلص التقرير انه اذا نفذت الخطوات المتقدمة فان الشروط اللازمة لاستقدام عملة أورو بية واحدة تكون قد توافرت.

التقرير الاول:

لقد قدم التقرير في يونيو ١٩٧٠ وفيه تصف اللجنة الاجراءات التي ينبغي

على الدول الست اتباعها لتحقيق اقامة اتحاد اقتصادي ونقدي والنتائج التي ستترتب على ذلك. (٣٩)

التقرير الثاني:

لقد اعتبر التقرير السابق تقريراً مبدئياً ومن ثم فإنه ينظر الى هذا التقرير الذى قدم لمجلس الوزراء في اكتوبر ١٩٧٠ على انه تقرير نهائي، وهو اذ يؤكد الاقتراحات والخطوات التي وردت في التقرير السابق الا انه اكثر تفصيلاً خصوصاً فيما يتعلق بالنتائج التي ستترتب على قيام الاتحاد. وهو كتقرير يار يقترح خطة من مراحل على أن تبدأ المرحلة الاولى اعتباراً من يناير ١٩٧١. وتتلخص النتائج الرئيسية التي ستترتب على قيام الاتحاد بالتالي:

- ١ - حرية تبادل وتحويل عملات دول السوق لدى اسعار صرف ثابتة، و يفضل احلال عملة واحدة محلها.
- ٢ - تركيز قرارات خلق السيولة والسياسات الائتمانية والنقدية على مستوى المجموعة.
- ٣ - وحدة سياسة المجموعة النقدية تجاه الدول الاخرى.
- ٤ - وحدة سياسة المجموعة في اسواق رأس المال.
- ٥ - تركيز قرارات المكونات او البنود الاساسية لسياسات الميزانية - خصوصاً الحجم ومقدار الفائض او العجز واسلوب التصرف بالفائض او تمويل العجز - على مستوى المجموعة.
- ٦ - مشاركة المجموعة للدول الاعضاء في وضع السياسات الاقليمية والهيكلية.
- ٧ - خضوع نقابات العمال ومنظمات أرباب الأعمال للتشاور المنتظم والمستمر على مستوى المجموعة.

وكنتيجة ملازمة للنتائج المتقدمة فإن تحقيق الاتحاد الاقتصادي والنقدي يقتضي انشاء او تحويل العديد من مؤسسات واجهزة السوق بحيث يعهد اليها بمهام وصلاحيات الهيئات والاجهزة الوطنية. وقد اضاف التقرير انه في المراحل النهائية لاقامة الاتحاد لابد من اقامة جهازين، يرى انهما اساسيان ومتكاملان مع خطوات ونتائج اقامة الاتحاد وهما:

١ - جهاز صنع قرارات السياسة الاقتصادية، بحيث تتوفر له الصلاحيات التالية:

- أ) التأثير على الميزانيات الوطنية.
- ب) تغيير سعر تعادل عملة دولة او عملات سائر دول السوق.
- ج) تقرير سياسة القطاعات الاخرى الاقتصادية والاجتماعية التي حولت الى مستوى المجموعة.

٢ - جهاز بنك مركزي للمجموعة يتمتع بالصلاحيات التالية:

- أ) تقرير السياسات النقدية الداخلية المتمثلة في مقدار السيولة النقدية، واسعار الفائدة، والائتمان للقطاعين العام والخاص.
- ب) تقرير السياسات النقدية الخارجية من حيث ادارة اسواق الصرف والاحتياطيات النقدية للمجموعة.

و يضيف ان طبيعة هذين الجهازين من حيث الصلاحيات المخولة لهما والمسئولية المناطة بهما ستتطور وفقا لتطور خطوات الاتحاد، الامر الذي يترتب عليه ازدياد تحويل السلطات الاقتصادية الوطنية الى مستوى اجهزة المجموعة وهذا بدوره يقتضي تعديل اتفاقية روما.

الحواشي

- (١) لقد اتبعت هذه الاجراءات تجنباً للاخلال بالسياسة الزراعية للسوق.
- (٢) ان اصطلاح المجموعة الأوروبية ، او الدول الأوروبية ، يقصد به مجموعة دول السوق الأوروبية المشتركة .
- (٣) Maillet, p., **The Construction of European Community** (New York: Praeger Publishers, 1977) pp. 113-115. انظر :
- (٤) لقد عرفت المذكرتان بخطتي بار، نائب رئيس الجمهورية الفرنسية آنذاك وقد لخصت الخطوط الرئيسية للمذكرتين في الملحق .
- (٥) أ) كان بييرو بيرنريشغل منصبى رئيس وزراء ووزير مالية اللكسمبرج آنذاك.
- ب) انظر :
- Community Topics, "Economic & Monetary Union", European Communities Press and Information, Brussels, Belgium, May, 1972. p. 10.
- (٦) انظر الملحق حيث خلاصة تقرير و بيرنر. وسيلاحظ ان تقرير و بيرنر قد تأثرا لحد كبير بتقرير أو خطتي بار .
- (٧) لقد تم اقامة التسهيل النقدي هذا في يناير ١٩٧٢ وتوزعت مساهمة الدول الاعضاء كالتالي، المانيا ٢٠٪، ايطاليا ٢٠٪، هولندا ١٠٪، بلجيكا واللكسمبرج ١٠٪. وياتي هذا الاجراء مكمل لتسهيل المساعدة النقدية قصيرة الاجل، الذي اقيم في فبراير ١٩٧٠، ويبلغ رأسماله ٢ بليون دولار ايضا، ويقدم القروض للدول الاعضاء التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات .
- (٨) Meier, G.M., **Problems of a World Monetary Order** (New York, Oxford University Press, 1974) pp. 97-111.
- (٩) يقصد بذلك سعر صرف للمعاملات التجارية واخر للمعاملات المالية .
- (١٠) للاطلاع على تطور نظام النقد الدولي واسباب انهياره ومحاولات الاصلاح بما في ذلك اتفاقية السمثونيان، انظر :
- اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد» مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، جامعة الكويت، ١٩٧٩ .
- (١١) انظر : IMF Survey - April, 1972.
- (١٢) انظر : اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد».
- (١٣) EEC. Commission Bulletin of the European Communities, Oct. 1972, Brussels.
- (١٤) انظر :
- اسكندر النجار «نحو نظام نقد دولي جديد» .

- (١٥) IMF. Survey, March, 15, 1973. : انظر :
 EEC. Commission Bulletin of the European Communities, March, 1974. : انظر :
 EEC. Commission, General Report of the Activities Jan, 1975, Brussels. : انظر :
 (١٦) : انظر :
 (١٧) : انظر :
 (١٨) لقد تقرر اوزان العملات المكونة لهذه الوحدة على اساس الناتج الاجمالي المحلي ونصيب الدولة من التجارة الدولية. وقد كانت الاوزان كالتالي :
 المارك ٢٧,٣ ٪، الفرنك الفرنسية ١٩,٥ ٪، الجنيه الاسترليني ١٧,٥ ٪، الليرة الايطالية ١٤ ٪، الجلدرو الهولندي ٩ ٪، الفرنك البلجيكي ٧,٩ ٪، الكرون الدنماركي ٣ ٪، الجنيه الايرلندي ١,٥ ٪ الفرنك اللكسمبرجي ٠,٣ ٪.
 IMF, Survey 24, 3, 1975. : انظر :
 (١٩) لقد اكدت هيئة السوق في مذكرة ثانية لمجلس الوزراء في فبراير ١٩٧٨ على ضرورة وضع تلك المقترحات موضع التطبيق.
 EEC. Commission, Bulletin of the European Communities, January & March 1978. : انظر :
 IMF. Survey, July, 1978. : انظر :
 (٢٠) : انظر :
 EEC. Commission "The Economic Monetary Union, 1980", A Report by A Study Group headed by Marjolin, R., March, 1975. : انظر :
 (٢١) : انظر :
 (٢٢) : انظر :
 Barclays Review, **The Future of the European Snake** London, Nov. 1976
 (٢٣) على الرغم من اجماع الدول الاعضاء على اهمية وضرورة توثيق التعاون النقدي، الا ان ايطاليا وايرلندا وبريطانيا، لم يوافقوا على الانضمام الى النظام في اجتماع بروكسل وفضلوا اتخاذ موقف التريث والترقب، الا ان ايرلندا وايطاليا عادتا وانضمتا الى النظام في ١٢ ديسمبر اثر تلبية طلباتها المتعلقة بمساعدات التنمية، بينما بقيت بريطانيا خارج الاتفاقية. وقد كان المفروض ان توضع اتفاقية النظام موضع التطبيق اعتبارا من اول يناير ١٩٧٩، الا ان تحفظ فرنسا واعتبارها ان الظروف غير مواتية لاقامة النظام، أخر موعد تطبيقه الى ان سحبت فرنسا تحفظاتها في ٥ مارس ١٩٧٩.
 World Financial Markets, Oct., 1978. : انظر :
 (٢٤) : انظر :
 (٢٥) : انظر :
 a) EEC. Commission, General Report of the Activities of the European Communities in 1978, Brussels 1979.
 b) Borchart, M. Munster H., "The Taming of the Shrewish Snake" in **Inter Economics**, Jan. 1 Feb. 1979, Hamburg.
 (٢٦) انظر ص ١١.
 IMF Survey, March, 19, 1979. : انظر :
 (٢٧) : انظر :

- (٢٨) لقد استفادت ايطاليا من هذا الاستثناء .
(٢٩) ان ذلك يتبع في قرار مجلس وزراء المجموعة في ١٢/٥/١٩٧٩ الذي يدعو الى تنسيق سياسات اسعار الصرف مع الدول غير المشاركة، وقدر الامكان التشاور والتنسيق مع السلطات النقدية لتلك الدول .
(٣٠) انظر :

Flic, W., "Economic Implications of the Divergence Indicator in the EMS", in **Inter Economics**, May/June, 1979.

- (٣١) لقد اشترط مراجعة شروط مؤشر الانحراف بعد ستة اشهر من تطبيق النظام

- (٣٢) انظر ص (٨)
(٣٣) يتوقع ان يدمج هذان التسهيلان في صندوق واحد في المراحل الاخيرة لتطبيق النظام .
(٣٤) انظر : IMF, Survey Dec. 13, 1978.
(٣٥) لقد اختلفت نسب مساهمة الدول الاعضاء عنها في ترتيبات الثعبان فأصبحت كالتالي : المانيا ٢٢.٢٪، انجلترا ٢٠.٢٪، ايطاليا ١٤.٦٨٪ بلجيكا واللكسمبرج ٧.٣٤٪، هولندا، ٧.٣٤٪، الدانمرك ٣.٣٪.
ايرلندا ١.٢٨٪.
انظر :

IMF, Survey, Supplement: The European Monetary System, March 13, 1979.

- (٣٦) انظر الملاحظة المتقدمة رقم (١) .
(٣٧) انظر : IMF, Survey Dec. 17, 1978.
(٣٨) تجدر الاشارة مرة ثانية الى ان تقريرى ويرنر قد تأثرا بتقريرى بار، اذ ان لجنة ويرنر شكلت اساسا لمناقشة تقريرى بار.
(٣٩) لقد سبق عرض خلاصة التقرير هذا ضمن القسم الاول من البحث فيمكن الرجوع اليها هناك. ان لاداعي لايادها مرة ثانية .

المراجع

اسكندر النجار، «نحو نظام دولي جديد»، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثالث/ سنة ٣ - اكتوبر ١٩٧٩، جامعة الكويت.

مقدمة للعلاقات الاقتصادية الدولية، الكويت: وكالة المطبوعات، ١٩٧٣.

Cairncross, A., ed. **Economic Policy for the European Community: The Way Forward**, London: McMillan, 1974.

Coffery, C.A. Presley, J., **European Monetary Integration**, London: The McMillan Press Ltd, 1971.

EEC. Commission Publications:

- a) Bulletin of the European Communities, several Issues.
- b) The European Economy, Nov. 1978 & March 1979.
- c) General Report on the Activities of the European Communities, 1970-1979.
- d) "The Economic Monetary Union", A Report by a Study Group headed by Margolin, R., March, 1975.

IMF Surveys, Several Issues.

Inter Economics, Several Issues, Jan./Feb., May/June 1979, and Jan./Feb. 1980. Hamburg: Verlag-Weltarchiv GMBH.

Maillet, P., **Problems of a Monetary Order**, New York: Oxford University Press, 1974.

Tindemans, L., "The European Union", Report to the European Council, Brussels: Ministry of Foreign Affairs, 1976.

Thygesen, N., **A European Monetary System: The Major Issues after Bremen**, Copenhagen : Institute of Economics, University of Copenhagen, 1978.



The European Monetary System: Objectives & Potentials

I. Najjar

The purpose of this study is three fold.

- First: A comprehensive review and critical evaluation of the various stages and trials of the European monetary co-operation, within the framework of the European economic integration and international economic events, particularly those pertaining to the International Monetary System. Among other subjects it covers the Raymond Barre Plan, the Pierre Werner Report and the council special committee report, all advocating the establishment, in stages, of an economic and monetary union to be realized by the year 1980.
- Second: A detailed exposition of the European Monetary System; principles and objectives, adopted by the European Council in December 1978. A comparison is made between the systems of the Snake Arrangement and the International Monetary System.
The comparison covers the following:
- a) The European Monetary Unit and its Role.
 - b) The Exchange Rate and the Intervention Mechanism.
 - c) The Credit System.
 - d) The Resource Transfer System.
- Third: A critical evaluation of the system.